

أكد أن نحاس لم يرد وسأل رحال عن المقالع البقاعية

صقر: لا تسلسل أميركياً الى المصنع إنما بمواكبة الجيش

أكد النائب عقاب صقر ان زيارة الاميركي الى المصنع حصلت بالتنسيق مع الجيش اللبناني ومديرية المخابرات فيه، مطالباً بإعادة الصلاحيات الى الهيئة الناظمة للاتصالات. ولفت الى انه سيحوّل سؤاله الى الحكومة عبر رئاسة مجلس النواب عن اداء وزير الاتصالات شربل نحاس استجواباً.

بدأ صقر مؤتمره الصحافي في مجلس النواب امس بتبيان حيفياته، قائلاً: «انسجاماً مع منطلق متابعة القضايا الى نهايتها، وتأكيداً على حرصنا على عمل المؤسسات، ولأن لا انصاف ملفات وانصاف حلول، قررت ان اتابع الملفات كلها».

وعاد في شرحه الى بدء ملف اللجنة الفنية لوزارة الاتصالات، فقال: «أملك كلاماً حرقياً من وزير الاتصالات ان ما حصلنا عليه هو محضر للتقرير الفني الذي يقول حرفياً ان التقرير الصادر عن اللجنة الاولى هو محضر اجتماعات، وكرر نفي وجود اي تقرير صادر عن اللجنة الاولى بل محضر اجتماعات. اذا هناك لجنة اولى، وهناك محضر اجتماع، وهذا يؤكد ان محضر الاجتماع الذي تحدثنا عنه هو صحيح باعتراف وزير الاتصالات. وتالياً، ما نشرته جريدة «الشرق» صحيح». ودعا «الجميع الى الوقوف امام مسؤولياتهم في هذه القضية».

ورداً على القول «اننا قدمنا محضراً مزوراً»، اوضح انه «ثبت ان هذا الكلام مزور. وقيل ان لا لجنة، وقال وزير الاتصالات ان هناك لجنة وهناك محضر تقرير صادر عن اللجنة الاولى». ووضع هذه المعلومات امام الرأي العام «بشفافية»، و«في تصرف» رئيس مجلس النواب نبيه بري «المؤمن على هذا الملف بتفاصيله كلها لتكون هناك محاسبة ومعالجة ومتابعة لهذه القضية الشائكة والمهمة والتي لست هنا لأعلن فيها

انتصاراً بل لأضع النقاط على الحروف، وليلتزم من فعلاً يستخدم اوراقاً مزورة ويزور الوقائع ومن يعطي الوقائع كما هي».

وطالب نحاس بأن يلتزم القانون رقم ٤٣١ الصادر عن المجلس في ٢٢/٧/٢٠٠٢ لجهة اعادة الصلاحيات المطلوبة للهيئة الناظمة للاتصالات حتى يستقيم العمل وفقاً للقانون وتكون امام مجلس يسن قوانين ومجلس وزراء يلتزم. فمن العيب الا يلتزم احد هذه القوانين وان يكون هناك استهتار». وتأكد لصقر ان نحاس لم يجب على السؤال الذي رفعه الى الحكومة، معرباً عن اعتقاده بأن «الإجابة واضحة بحسب كلامه والتي اكدت كل ما قلناه فافتضى التوضيح واقتضت المحاسبة».

في سياق آخر، اشار الى انه سيتابع ما أثارته «السفير» في ٢٩ نيسان الماضي عن زيارة الوفد الامني الاميركي الى المصنع، وقال: «بعد المتابعة، وبعدما طالبت بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق، تبين لنا ان هذا التسلسل المزعم منسق مع الجيش اللبناني، وحصل برفقة المخابرات».

أضاف: «صعد الوفد الامني الاميركي بالتنسيق مع مديرية الامن العام الى المصنع بعد زيارة قام بها هذا الوفد لامن المطار. وتقول السفارة الاميركية انها اعلمت (وزارة) الداخلية، ولا اقول وزير الداخلية (والبلديات زياد بارود)، بل الداخلية. وهذا يعني انه لا تسلسل ولا من يتسللون، واننا امام اثاره اعلامية وسياسية. ومن هنا نسأل النواب الزملاء في «حزب الله» التي قالت الصحيفة انهم اثاروا هذا الموضوع، اين متابعة القضية؟ لماذا لم تتابع حتى النهاية؟ لماذا هذا الصمت عندما خرج بيان من السفارة الاميركية؟ هل نحن امام اثاره اعلامية سياسية فضائحية فقط لا

غير؟». واعتبر انه «يجب وضع الرأي العام بهذه الوقائع حتى يتبين من يفترى ومن يشوه ومن يغير حملات كاذبة لنصل بالقضايا الى خواتيمها». وبعدما دعا الى متابعة الملف، أسف لأنه، «الى الآن، لم يستجب احد لطلبي بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية. لم يكن هناك رد واضح. وما توصلت اليه أضعه امام الرأي العام وهو: لا تسلسل ولا افتئات على الدولة. كان هناك تنسيق مع المديرية الامنية المختلفة».

وأعرب عن أسفه لأن «ليس هناك من يراقب ولا من يحاسب في دولة فيها بعض الظواهر الصوتية فقط من دون متابعة قانونية». ولفت الى ان «بعض وسائل الاعلام خرج، عندما أظهرنا قضية وزارة الاتصالات والتي احترم فيها معالي وزير الاتصالات، واحترم نضاله وشخصه وتاريخه، تقول اننا امام حملة. وخرجت، عندما تحدثنا عن زيارة الوفد الامني الى المصنع لتقول «اللي استحووا ماتوا». وانا اقول لو ان فعلاً «اللي استحووا ماتوا»، لكان كثير من الاعلام وكثير من اهل السياسة في لبنان في عداد الاموات».

واوضح انه وجه سؤالاً الى الحكومة عبر رئاسة مجلس النواب عن وضع المرامل والمقالع والكسارات في مختلف الاراضي اللبنانية وتحديد في البقاع الاوسط. وقال: «يبدو لي ان هناك مجموعة من الكسارات والمقالع والمارامل تعمل بطريقة غير شرعية وغير رسمية. اريد من وزير البيئة محمد رحال ان يأخذ دوره في هذه القضية ويبلغ على الاقل وزارة الداخلية ويعطي اشارات الى هذه المخاطر الكبيرة التي تحوط بالبيئة وخصوصاً ان كسارة في البقاع الاوسط وضرر البيدر تعدد بيتاً اترياً على مرأى ومسمع من الجميع».